:

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction des Domaines de l'Etat

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية أملاك الدولة

بطاقة

تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار برسم الأسدس الأول من سنة 2020

حسب مقتضيات القانون رقم 47.18 بشأن إصلاح مراكز الاستثمار الجهوية وخلق اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، تضطلع المراكز الجهوية للاستثمار بمهام تطوير منصات إلكترونية مختصة بالاستثمار على المستوى الجهوي، تهدف إلى تمكين المستثمرين من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بطبيعة وفرص الاستثمار وإمكانيات الجهة، وكذلك الإجراءات التي يتعين القيام بها من أجل تقديم ملفات الاستثمار الخاصة بهم، وكذا تتبع أشغال معالجتها.

ومن بين الإختصصات المخولة لهذه اللجن الجهوية للاستثمار، القيام بإجراء تقييم جهوي للمشاريع الاستثمارية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني وكذلك كل ما يتعلق بفرص الشغل المحدثة، وكما تعمل على اتخاذ القرارات المتعلقة ب:

- طلبات اقتناء أو إكراء الأراضي التابعة للملك الخاص للدولة، وتحديد ثمن التفويت أو السومة الكرائية المتعلقة بها،
- طلبات الحصول على تصاريح الاستثناء المتعلقة بالأراضي الفلاحية من أجل إنجاز مشاريع غير فلاحية،
- طلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية في المناطق الساحلية الغير المشمولة بوثائق التعمير، والطلبات المتعلقة باستبدال الأراضي التابعة للملك الغابوي المخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية.

وتعقد اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار اجتماعاتها مرة كل أسبوع على الأقل بهدف الاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات المستثمرين، وتشكل هذه اللجن، برئاسة والي الجهة أو بتفويض منه لمدير المركز الجهوي للاستثمار المعني و من السادة عمال العمالات والأقاليم ورؤساء المجالس الجماعية وممثلي السلطات الإقليمية والممثلين الجهويين للإدارات والمؤسسات المعنيين بالمشاريع الاستثمارية المدرجة على جدول أعمالها والمدير العام لمصالح الجهة.

وتبعا لمقتضيات القانون رقم 47.18 السالف الذكر ، يجب دراسة ملفات الاستثمار من طرف هذه اللجن في أجل أقصاه 30 يوماً من تاريخ إيداع الملف لدى المراكز الجهوية للاستثمار.

ا. تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار (خارج إطار مخطط المغرب الأخضر):

خلال الأسدس الأول من سنة 2020، تمت تعبئة ما يناهز 4.064 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية من أجل إنجاز 120 مشروعا بمبلغ استثماري يقدر بـ 5.933 مليون درهم وإحداث 6.237 منصب شغل. كل المشاريع الاستثمارية تمت المصادقة عليها في إطار التدبير اللامتمركز للاستثمار.

الأسدس الأول من سنة 2020	عدد المشاريع	المساحة المعبأة	قيمة الاستثمار (درهم)	مناصب الشغل المتوخاة
	120	4064هـ 15 آر 91س	5 933 677 000	6.237

1. التوزيع حسب الجهات

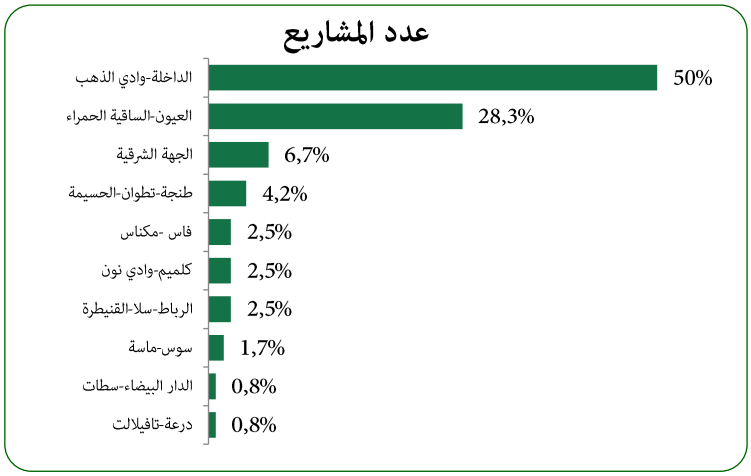

تستحوذ جهتي (الداخلة –وادي الذهب والعيون-الساقية الحمراء) على 78% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسدس الأول من سنة 2020.

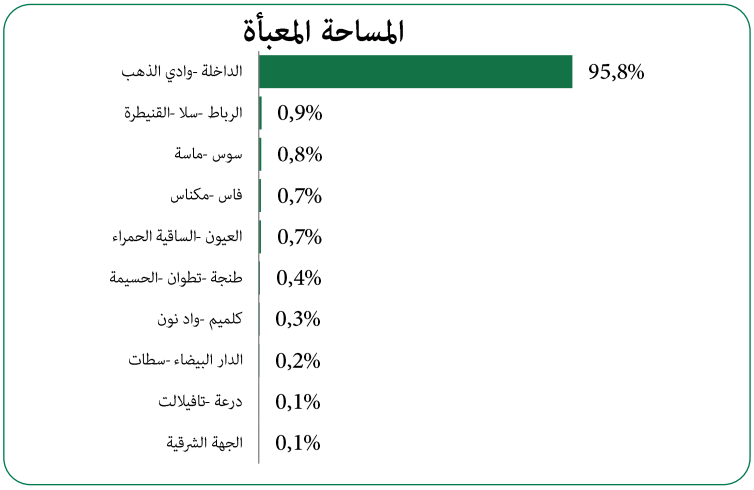

برسم الأسدس الأول من سنة 2020، تم تخصيص 96 % من المساحة المعبأة لفائدة جهة الداخلة –وادي الذهب.

-

واستفادت ثلاث جهات من 87% من الاستثمارات، برسم الأسدس الأول من سنة 2020 (جهة الداخلة – وادي الذهب و جهة الدار البيضاء –سطات وجهة كلميم –واد نون).

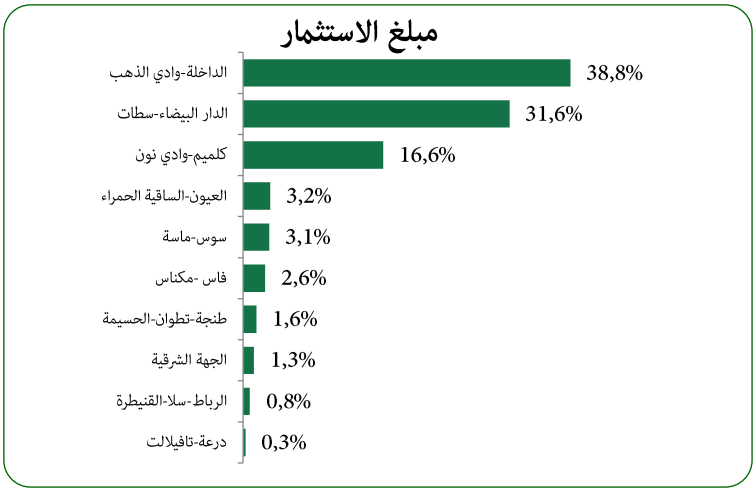

كما استفادت ثلاث جهات من 55 % من مناصب الشغل المحدثة، برسم الأسدس الأول من سنة 2020 وهي جهة الداخلة–وادي الذهب وجهة سوس –ماسة وجهة العيون –الساقية الحمراء.

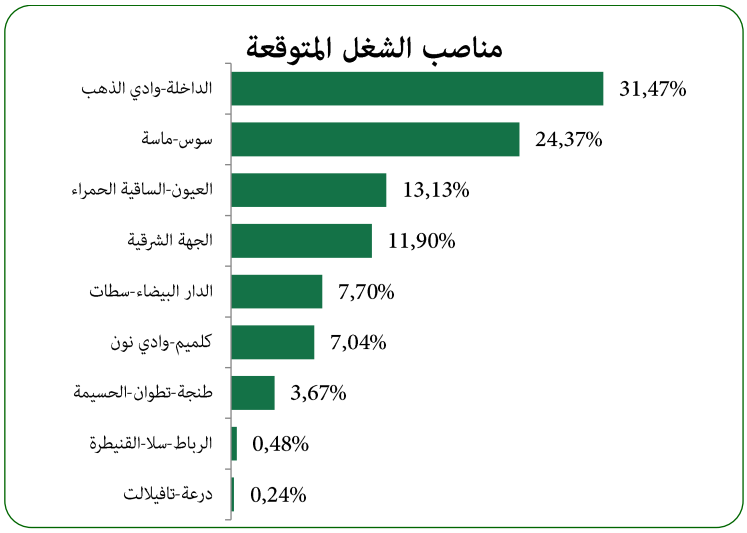

2.التوزيع حسب الأنشطة القطاعية:

من خلال التوزيع حسب الأنشطة القطاعية، تستحوذ ثلاث أنشطة قطاعية (الخدمات والسياحة والصناعة الفلاحية) على 66% من المشاريع المصادق عليها برسم الأسدس الأول من سنة 2020.

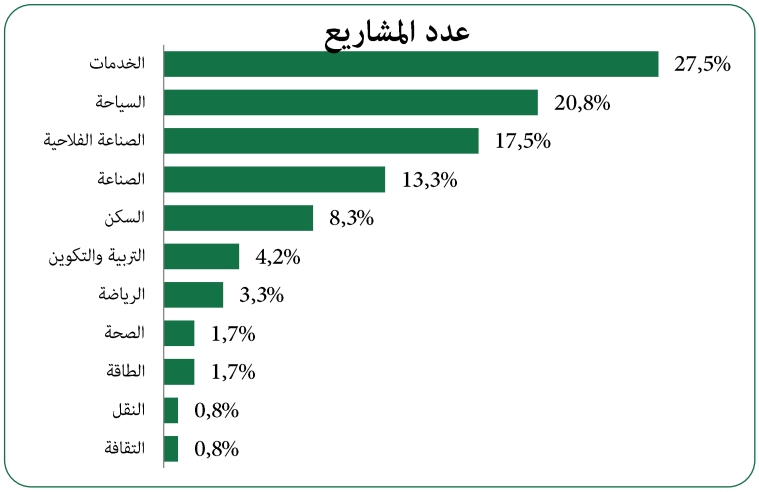

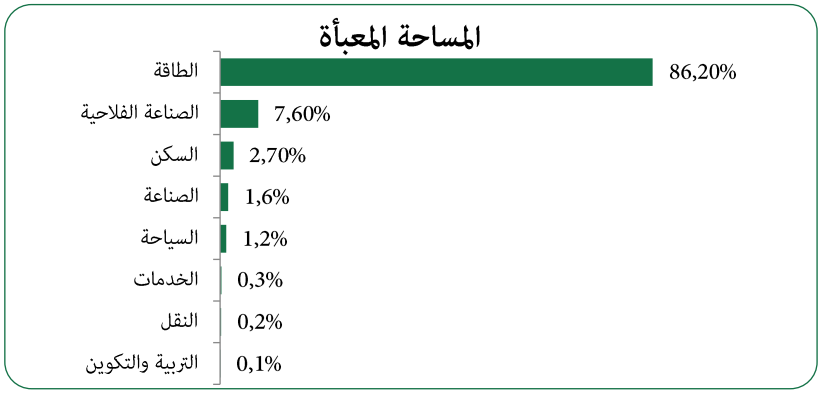

وبرسم الأسدس الأول من سنة 2020، تم رصد 86 % من المساحة المعبأة لفائدة قطاع الطاقة.

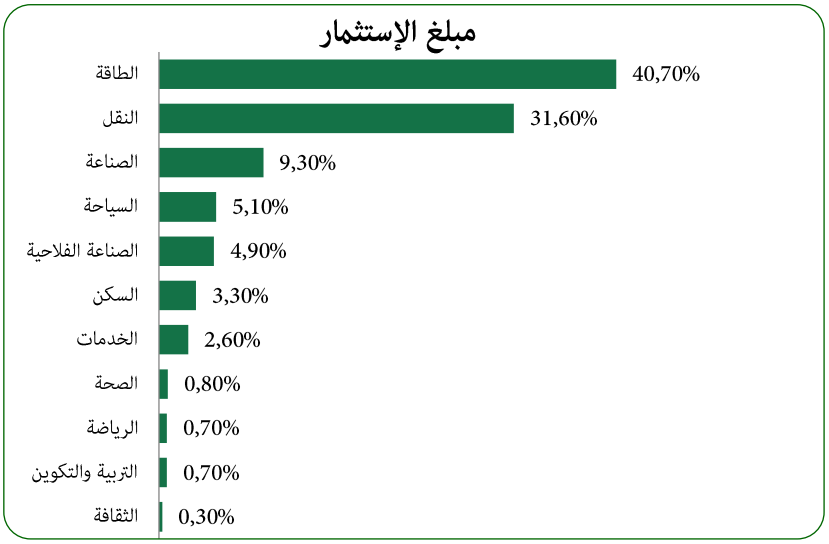

واستفاد قطاع الطاقة والنقل من 72 % من الاستثمارات، برسم الأسدس الأول من سنة 2020.

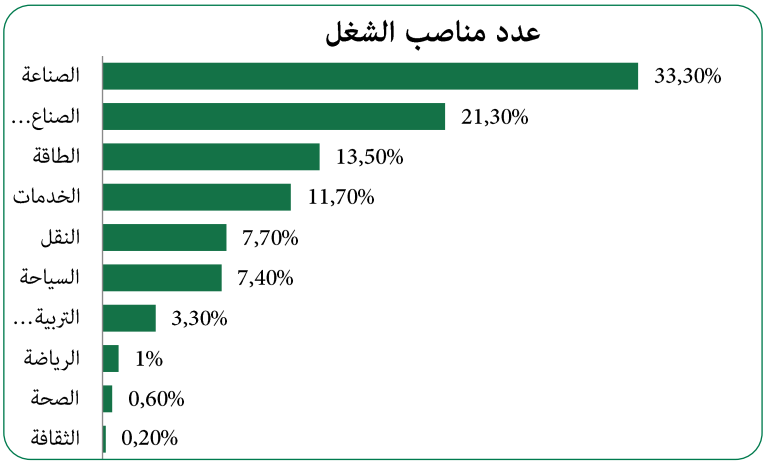

كما ساهم قطاع الصناعة والصناعة الفلاحية بنسبة 55 % من مناصب الشغل المحدثة، برسم الأسدس الأول من سنة 2020.

II. تعبئة العقار لدعم مخطط المغرب الأخضر

في إطار الشراكة الفلاحية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومن أجل مواكبة تنمية القطاع الفلاحي، قامت الدولة منذ سنة 2004 بتعبئة أراضي فلاحية من ملكها الخاص، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- إنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- تأهيل القطاعات الفلاحية الأساسية (زراعة الأشجار المثمرة، زراعة الخضروات، تربية المواشي، زراعة الكروم، إنتاج الزيوت ...).

ومن اجل مواكبة هذه الجهود، تم اعتماد مقاربة ترتكز على ما يلي:

- وضع الأراضي الفلاحية رهن إشارة المستثمرين في إطار الكراء طويل الأمد من أجل الحصول على مردودية مجدية للمشاريع؛
- انخراط المقاولين في المجال الفلاحي والصناعة الفلاحية لتلبية الطلب الداخلي والدولي؛

هذا، وتؤطر نصوص تنظيمية عمليات تخصيص الدولة للأراضي الفلاحية لفائدة الفاعلين الخواص، منها دورية الوزير الأول رقم 2007/2 بتاريخ 29 يناير 2007 المتعلقة بكيفية كراء العقارات الفلاحية التابعة للملك الخاص للدولة وكذا بموجب النص العام للجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الزراعية للملك الخاص للدولة وكذا النصوص المؤطرة لطلبات العروض.

معطيات عامة

تم التوقيع على 13 اتفاقيات في إطار الشراكة الفلاحية، برسم الأسدس الأول من سنة 2020، تهم مساحة تقدر بـ 637 هكتارا ومبلغ استثماري يصل إلى 155 مليون درهم، سيمكن من خلق 394 منصب شغل.

الجهة	الاتفاقيات المبرمة	المساحة	مبالغ الاستثمار (درهم)	مناصب الشغل المتوخاة
الرباط-سلا-القنيطرة	4	407هـ 59آر 12س	117 988 057	199
بني ملال-الخنيفرة	2	176هـ 85آر 52س	16 740 000	86
الجهة الشرقية	2	49هـ 85آر 00س	14 401 020	20
فاس-مكناس	1	01هـ 33آر 80س	1 314 500	3
الدار البيضاء-سطات	4	01هـ 31آر 65س	5 035 200	86
المجموع	**13**	**636هـ 95آر 09س**	**155 478 777**	**394**

1. التوزيع حسب الجهات

يتبين من خلال توزيع الاتفاقيات المبرمة حسب الجهات، برسم الأسدس الأول من سنة 2020، أن 62% من مجموع الاتفاقيات المبرمة، تتمركز بجهة الرباط –سلا –القنيطرة والدار البيضاء-سطات بمساحة تقدر بـ 409 هكتارا.

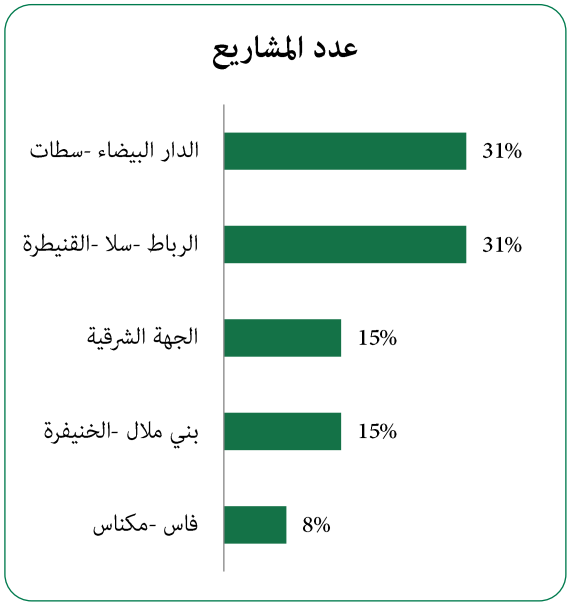

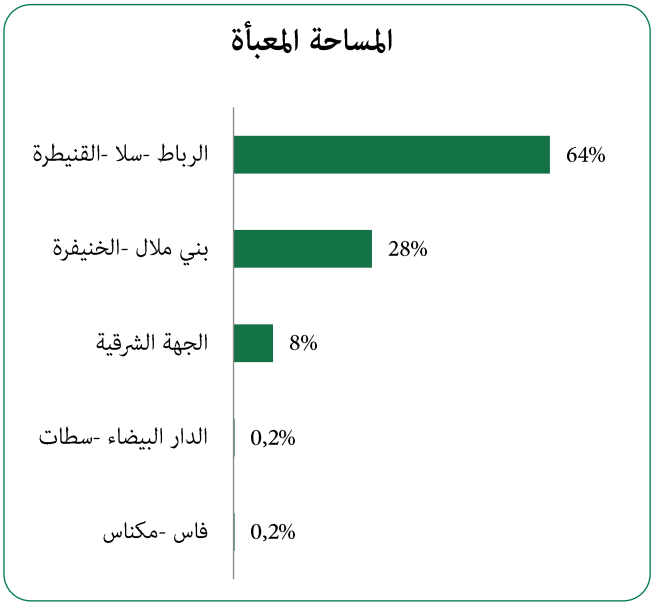

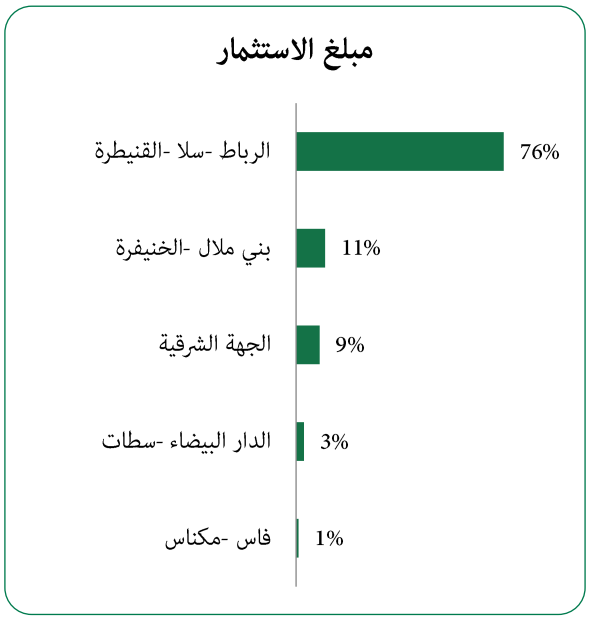

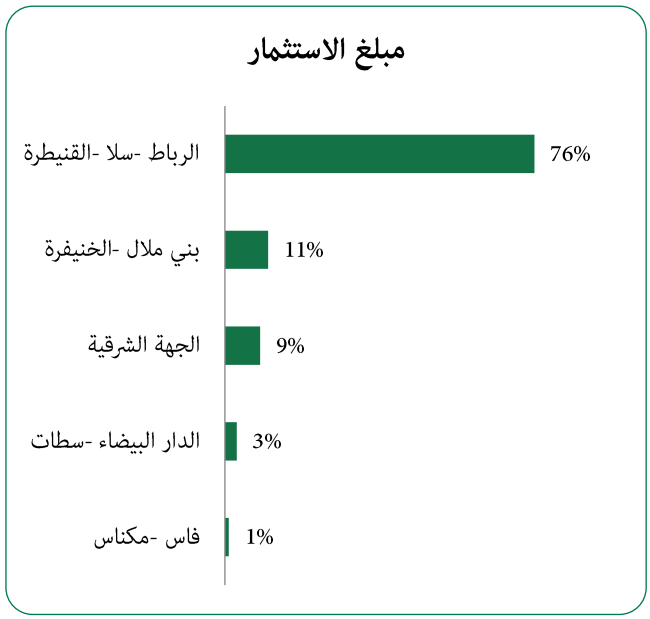

2. التوزيع حسب القطاعات

3. خلال الأسدس الأول من سنة 2020، استحوذ قطاعين فلاحيين على معظم المساحة الإجمالية المعبأة (610 هكتارا)، ويتعلق الأمر بكل من زراعة الأشجار المثمرة وزراعة أشجار الزيتون.

المساحة المعبأة

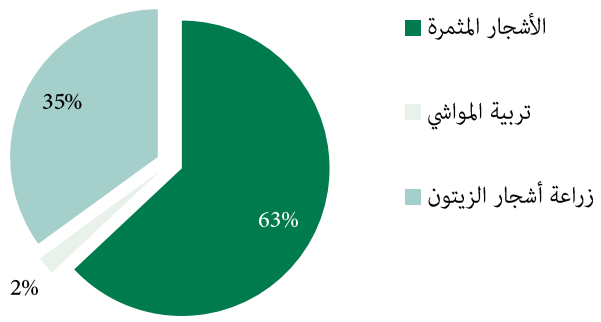

عدد المشاريع

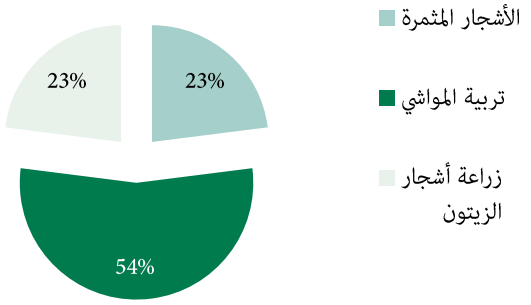

تربية المواشي

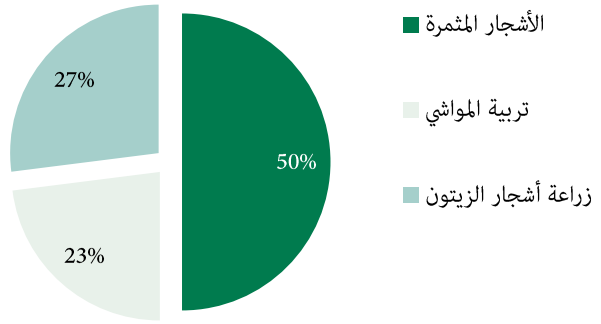

مبلغ الإستثمار